ا الاستثمار في النوادي الرياضية المحترفة الجزائرية

أ. منجحي مخلوف جامعة المسيلة

مقدمة وإشكالية الدراسة :

إن المتتبع لسياسة الجزائرية يرى بوضوح التغيرات الحادثة في مسارها الاقتصادي من خلال تطبيق إجراءات فورية ، أهمها تحرير التجارة الخارجية ودخول الشريك الأجنبي مع خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية وتشجيع الاستثمار الأجنبي ، وتوفير كل الظروف للانفتاح على اقتصاد السوق من خلال نص وتعديل قوانين سابقة تتعلق بترقية الاستثمارات ، وضع جملة من الإجراءات التحفيزية والتسهيلات اللازمة لكسب ثقة المستثمرين ، وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة للاستثمار في المجال الرياضي لما تزخر به الجزائر من إمكانيات مادية وبشرية وقدرات واعدة ومنشآت ومرافق رياضية ضخمة تسمح بتنمية الواردات المالية للأندية الرياضية ورغم المحاولات التي تمارسها الأندية مع بعض المؤس سات الاقتصادية والمستثمرين الوطنيين والأجانب ، فان المشاكل المالية كانت وما تزال حتى اللحظة هاجس يقلق المسئولين عن الأندية الرياضية خصوصا في أندية المستويات الولائية والجهوية التي تعرف عجزا في دفع حقوق الاشتراك في البطولة وتكون في معظم الحالات سببا في عدم إشراك النوادي في هذه البطولات[3] ، ومن جهة أخرى فقد تحولت الرياضة مع التطورات الحديثة إلى ظاهرة اجتماعية كبيرة وأحد المحركات الاقتصادية في العالم المتقدم، بعدما طغى المال على عالمها مع الانتقال من مجرد الهواية والمتعة إلى الاحتراف، هذا الأخير عرف تطورا كبيرا مع مرور الزمن مند بدايته قبل مئة وعشر سنوات تقريبا فبدأ الاحتراف فكرة صغيرة في اجتماع برلين وتوسعت لتشمل كل أوربا تقريبا وصولا إلى شمال أمريكا.

وعلى هذا الأساس، أصبحت هذه الرياضة بحاجة إلى تنظيم تشريعات قانونية للسمو بها وجعلها تتماشى مع متطلبات العصر الحديث وتواكب التحولات العالمية في الرياضة، وهكذا أصبح عنصر الاحتراف يشكل أحد عناصر الارتقاء وازدهار الرياضة على الساحة الدولية.

وقد اهتمت الجزائر بالتنظيم القانوني للرياضة كغيرها من الدول وذلك عبر عدة قوانين منذ الاستقلال إلي يومنا هذا، لذا قد خصت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال ميدان التربية البدنية والرياضية بالتنظيم التشريعي والأطر القانونية التي عكست مختلف المراحل والأنظمة السياسية التي مرت بها البلاد ، حيث نجد أن أهم هذه القوانين قانون رقم 04 -10 المؤرخ في

14 غشت 2004 الذي جاء ليواكب التطور الحاصل وكذا القرار المؤرخ في 18 رجب 1431 الموافق لأول يوليو سنة 2010 الذي يحدد نموذج دفتر الأعباء الواجب اكتتابه من طرف الشركات والنوادي الرياضية المحترفة والذي أعطى نفس جديد للحركة الرياضية الوطنية من أجل النهوض بها نحو العالمية.

و بين ما يطرحه نظام الاحتراف الرياضي من خصوصية في التشريع للقوانين المنظمة للرياضة وكذا إعادة النظر في هيكلة المنظومة الرياضية وما يقتضيه الاستثمار الرياضي في ظل هذا النظام فقد ارتأينا بأن هناك أهمية تستدعي إجراء دراسة تحليلية على الوضع الراهن للاستثمار في الأندية الرياضية المحترفة ومعرفة أهم المعوقات التي تعترض مسيرة الاستثمار في المجال الرياضي ، ومن خلال هذا يمكن طرح التساؤل التالي :

- ما هي المعوقات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية للاستثمار في النوادي الرياضية المحترفة لكرة القدم بالجزائر ؟

2 - تساؤلات الدراسة :

1 - هل توجد معوقات قانونية تواجه المؤسسات الاقتصادية للاستثمار في النوادي الرياضية المحترفة لكرة القدم بالجزائر ؟

2 - هل دفتر الأعباء الواجب اكتتابه من طرف الشركات والنوادي الرياضية المحترفة لكرة القدم يشكل عائق أمام المؤسسات الاقتصادية للاستثمار في هذه الأندية ؟

3 - فرضيات الدراسة :

أ - الفرضية العامة :

- المعوقات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية للاستثمار في النوادي الرياضية المحترفة لكرة القدم بالجزائر تتمثل في الجانب القانوني والتشريعي للاستثمار الرياضي وكذا سياسة الأندية الرياضية المحترفة المتبعة و البنية التحتية لهذه الأندية .

ب - الفرضيات الجزئية :

1 - توجد معوقات قانونية تواجه المؤسسات الاقتصادية للاستثمار في النوادي الرياضية المحترفة لكرة القدم بالجزائر.

2 - دفتر الأعباء الواجب اكتتابه من طرف الشركات والنوادي الرياضية المحترفة لكرة القدم يشكل عائق أمام المؤسسات الاقتصادية للاستثمار في هذه الأندية.

4 – الكلمات المفتاحية :

6 -1 - مفهوم المؤسسة الاقتصادية :

جـ التعريف الإجرائي : يمكن اعتبار المؤسسة إجرائيا كتنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي الهدف منها دمج عوامل الإنتاج من اجل إنتاج سلع تبادل خدمات مع أعوان اقتصاديين من اجل تحقيق نتيجة ملائمة ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني و الزماني التي توجد فيه ، وتبعا لحجم ونوع النشاط .

6 - 2 - مفهوم الاستثمار

جـ التعريف الإجرائي : هو توظيف للأموال الموجودة حاليا في المجال الرياضي وفق خطط استثمارية مدروسة قصد الحصول على عائدات كبيرة في المستقبل تعود بالفائدة على المستثمر والرياضة .

6 -3 - مفهوم النادي :

جـ **التعريف الإجرائي** : هو هيئة رياضية لها شخصية اعتبارية مستقلة وتعتبر من الهيات الخاصة ذات النفع العام ويتكون من عدد لا يقل عن خمسين من الأشخاص الطبيعيين الذين لا يستهدفون الكسب المادي ويهدف النادي إلى تكوين الشخصية المتكاملة للشباب في النواحي الاجتماعية والصحية والفكرية والترويحية عن طريق نشر التربية الرياضية والاجتماعية وبث الروح الوطنية بين الأعضاء وتهيئة الوسائل اللازمة لشغل أوقات فراغهم وذلك في إطار السياسة العامة للدولة والتخطيط الذي تضعه وزارة الشباب والرياضة .

6 -4 – مفهوم الاحتراف : جـ - التعريف الإجرائي : نعني بالاحتراف في الجانب الرياضي أنه مهنة يباشرها اللاعب بصفة منتظمة ومستمرة وذلك من خلال نشاط كرة القدم ضمن بطولة الرابطة الأولى المحترفة بالجزائر .

8 -الدراسة الاستطلاعية:

تعتبر الدراسة الاستطلاعية بمثابة الخطوة الأولى في أي دراسة ميدانية بقصد الإلمام بموضوع البحث ، حتى نتمكن من معرفة مختلف الجوانب المراد دراستها ، وتهدف الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها إلى الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب المشكلة المعالجة في بحثنا هذا ، وذلك بالتعرف على :

- المؤسسات الاقتصادية التي تعمل على تمويل الأندية الرياضية المحترفة سواء العامة أو الخاصة، وأخذ بعض المعلومات عنها (مجال عملها وحجم الدعم الذي تقدمه للنوادي وعدد النوادي الممولة من طرفها ....)

النوادي الرياضية المحترفة من خلال معرفة أوضاعها المالية والإدارية ، و تعاملاتها مع القطاع الخاص ، وحجم استقطابها للمستثمرين و كذا المؤسسات الاقتصادية وحجم الدعم الذي تتلقاه

منها ...معرفة المنهج والأداة المناسبة لهذه الدراسة ولأجل الحصول على هذه المعلومات فقد قمنا بالاطلاع على مواقع الانترنت الرسمية لهذه النوادي والحصول على الفاكسات والايمايلات الخاصة بإدارة النوادي الرياضية قصد الاتصال بها وقد قمنا إثرها بتصميم استمارة استطلاعية موجهة لرؤساء النوادي الرياضية المحترفة والتي سعينا من خلالها إلى معرفة المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بتمويل هذه النوادي .

نتائج الدراسة الاستطلاعية :

وبعد عودة الاستمارات فقد تمكنا من ترتيب المعلومات على النحو التالي :

عدد المؤسسات الاقتصادية الممولة للنوادي الرياضية المحترفة والناشطة بالرابطة الأولى المحترفة هو 32 مؤسسة اقتصادية ، منها 20 مؤسسة اقتصادية تتواجد إداراتها المركزية بالجزائر .

8 -2 المجال المكاني للدراسة :

بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية فقد شملت دراستنا المؤسسات الاقتصادية المتواجدة إدارتها المركزية في الجزائر ، باستثناء المؤسسات الاقتصادية العالمية والتي يصعب التنقل إليها خارج الجزائر والتي تقوم بتمويل الأندية الرياضية المحترفة التي تنشط في الرابطة الأولى المحترفة لكرة القدم . أما الأندية الرياضية فقد شملت الأندية الرياضية المحترفة التي تنشط في الرابطة الأولى المحترفة لكرة القدم بالجزائر

9 -الشروط العلمية للأداة :

هناك شروط معيارية يجب مراعاتها خلال انجاز الدراسات وفقا للأسس العلمية الصحيحة والمتمثلة في :

9 -1. معامل الصدق : ❖ **- الصدق الظاهري لأداة الدراسة :**

تكون الأداة صادقة إذا كان مظهرها يدل على أنها تقيس لما وضعت لقياسه ، حيث وأنه بعد إعدادنا لاستمارة الاستبيان وإرفاقها بالفرضيات والإشكالية قمنا بعرضها على ستة أساتذة محكمين مشهود لهم بالخبرة في ميدان البحث العلمي وعلى ضوء ما أبداه الأساتذة المحكمين ، قام الباحث بالتعديلات التي كانت مجمع رأي الأساتذة المحكمين بنسبة 85٪ من المحكمين ، وقد تركزت معظم هذه التعديلات حول تحسين الصياغة اللغوية لبعض العبارات وكذا حذف بعض العبارات التي لا تنتمي للمحور وتفشل في قياس ما وضعت لأجله .

9 -2 . **معامل الثبات** : الثبات يمثل أهمية كبيرة في عملية بناء وتقنين الاختبارات ، وهو يعني أن يكون الاختبار على درجة عالية من الدقة والإتقان فيما وضع لقياسه وتعتبر درجة الثبات عالية كلما اقتربت القيمة الصحيحة إلى الواحد.

ووفقا لمتطلبات الدراسة فقد تم استعمال طريقة (ألفا كرونباخ –alpha cronbach) للتأكد من الثبات .

❖ - جدول رقم (02) يبين درجة الثبات لأداة الدراسة :

عدد العبارات	معامل الثبات
13	0.971

- من الجدول نجد أن درجة الثبات عالية وهي أعلى من (0.05) وهي القيمة الدنيا المقبولة وهي تقترب من القيمة واحد وهذه القيمة مؤشرا على صلاحية أداة الدراسة للتطبيق بغرض تحقيق أهدافها من خلال الإجابة عن أسئلتها ، مما يؤكد ثبات النتائج التي يمكن الحصول عليها عند تطبيقها

10 -4 . عينة الدراسة وكيفية اختيارها :

اعتمدنا في دراستنا هذه على عينة حوت مجموعتين :

- مجموعة تخص (رؤساء النوادي الرياضية المحترفة) : وقد اعتمدنا في اختيار العينة على أسلوب الحصر الشامل ، حيث تم توزيع الاستبيان على 16 رئيس نادي رياضي وكان عدد الاستبيانات المسترجعة 14 استمارة حيث تم استبعاد استمارتين غير صالحتين للتحليل الإحصائي حيث اكتفى أصحابها بالإجابة على بعض الأسئلة دون إكمال باقي محاور الاستمارة ، وعليه يكون العدد الفعلي للاستبيانات الصالحة للتحليل الإحصائي هو 12 استمارات بنسبة تقدر ب: (75٪) .

- و مجموعة تخص (رؤساء المؤسسات الاقتصادية) وقد اعتمدنا في اختيار العينة على أسلوب الحصر الشامل ، حيث شملت كل المؤسسات الاقتصادية الممولة للرابطة الأولى المحترفة لكرة القدم المتواجدة على التراب الوطني ، والتي كان عددها 20 مؤسسة اقتصادية حيث تم استرجاع 15 استمارة وكانت صالحة للتحليل الإحصائي بنسبة تقدر ب : (75٪) .

المنهج المستخدم :

تعريف المنهج : هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد التي تبحث عن سير العقل وتحديد عملياته .

وبما أن الهدف من هذه الدراسة التعرف على المعوقات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية للاستثمار في النوادي الرياضية المحترفة : فان طبيعة الموضوع تتطلب منا جمع معلومات وبيانات اكبر وبالتالي فان المنهج المناسب هو المنهج الوصفي باعتبار أنه من أنسب المناهج البحثية لتحقيق أهداف هذه الدراسة : " وهذا المنهج يعبر عن الظاهرة المقصود دراستها تعبيرا كميا وكيفيا ويصف الجوانب المختلفة للظاهرة من خلال توفير معلومات ضرورية ودقيقة لفهمها " .وهو لا يقف عند حد وصف الظاهرة فقط بل أنه يمتد إلى تحليلها وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة قصد تفسيرها والوصول إلى استنتاجات تساهم في تحسين الواقع وتطويره .

12. أدوات الدراسة :

2 -1. **استمارة استبيان** : موجهة إلى رؤساء المؤسسات الاقتصادية .

فقد تم توجيه مجموعة من الأسئلة وتمحورت حول الأبعاد التالية :

المحور الأول : أسئلة تتعلق بالجانب القانوني والتشريعي المتعلق بالاستثمار في المجال الرياضي .

المحور الثاني : أسئلة تتعلق بدفتر الأعباء الواجب اكتتابه من طرف الشركات والنوادي الرياضية المحترفة .

12 -2. استمارة استبيان : موجهة إلى رؤساء النوادي الرياضية المحترفة.وفي هذه الاستمارة تم توجيه مجموعة من الأسئلة تمحورت حول الأبعاد التالية :

المحور الأول : أسئلة تتعلق بالجانب القانوني والتشريعي المتعلق بالاستثمار في المجال الرياضي .

المحور الثاني : أسئلة تتعلق بدفتر الأعباء الواجب اكتتابه من طرف الشركات والنوادي الرياضية المحترفة .

13 - **إجراءات التطبيق الميداني** : بعد الصياغة النهائية لاستمارات الاستبيان انطلقنا في توزيعها ، حيث بدأنا في توزيع الاستمارات بتاريخ : 01 مارس 2011 ، وتم استرجاعها بتاريخ 25 مارس 2011 ثم بدأنا بعملية التفريغ و إخضاع البيانات المتحصل عليها من استمارات الاستبيان الموزعة على المعالجة الإحصائية.

14 - الأساليب المستعملة في المعالجة الإحصائية : تمت معالجة البيانات الإحصائية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الاجتماعية (spss) نسخة 17

- تحليل و مناقشة النتائج في ظل محوري الدراسة :

المحور الأول : الناحية القانونية (التشريعية)

جدول رقم01: يوضح أراء أفراد العينة للمحور الأول الناحية القانونية والتشريعية للاستثمار الرياضي.

العبارة	الاستجابة	رؤساء النوادي	رؤساء المؤسسات	التكرار	النسبة	الدلالة	كا^2
1	- نعم	09	11	20	%74,1	,000	20,222[a]
	- لا	00	03	3	%11,1		
	- نوعا ما	03	01	4	%14,8		
2	- نعم	06	03	8	%29,6	,459	1,556[a]
	- لا	00	12	12	%44,4		
	- نوعا ما	06	00	7	%25,9		
3	- نعم	01	10	11	%40,7	,045	6,222[a]
	- لا	08	05	13	%48,1		
	- نوعا ما	03	00	3	%11,1		
4	- نعم	02	06	8	%29,6	,895	,222[a]
	- لا	01	09	10	%37,0		
	- نوعا ما	09	00	9	%33,3		
5	- نعم	05	02	07	%25,9	,003	11,556[a]
	- لا	01	02	03	%11,1		
	- نوعا ما	06	11	17	%63,0		
6	- نعم	00	03	3	%11,1	,008	9,556[a]
	- لا	06	03	8	%29,6		
	- نوعا ما	06	09	16	%59,3		

النسبة العامة للدلالة : 0.235 القيمة العامة كا^2 : 8.222

الاستنتاج : من خلال الجدولرقم (01) والذي يحتوي على النتائج الممثلة لعبارات المحور الثالث عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند حدود مستوى ($\alpha = 0.05$) ، أي أن أراء أفراد العينة مختلفة ومتقاربة من حيث النسب وهذا يدل على أن أفراد العينة لديهم غموض تجاه الجانب القانوني والتشريعي للاستثمار في المجال الرياضي ، مما يدل على أن الجانب القانوني والتشريعي ما زال بعيدا عن المستوى المطلوب من الوضوح والاستقرار ، فهو يشكل عائق أمام الاستثمار في المجال الرياضي بالجزائر وبالعودة إلى العبارات الستة نجد :

العبارة الأولى : (توجد تشريعات خاصة تتعلق بتنظيم الاستثمار في الأندية الرياضية المحترفة) يتضح لنا أن مستوى الدلالة بالنسبة للعبارة هو (000.) وذلك بمقارنته بالنسبة العامة ومستوى الدلالة المعتمد مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة بنعم وهذا يعني أنها جاءت مسايرة ومؤكدة للعبارة أي أن كل من رؤساء النوادي الرياضية ورؤساء المؤسسات الاقتصادية يرون بأنه هناك تشريعات خاصة تتعلق بتنظيم الاستثمار في الأندية الرياضية المحترفة .العبارة الثانية : (يوجد قانون تجاري ينظم الاستثمار في المجال الرياضي بالجزائر) ويتبين لنا أن مستوى الدلالة يقدر بـ 459. وهذا في علاقتها بنسبة الدلالة للجدول العام ومستوى الدلالة المعتمد ، وهم يبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ، مما يعني أن هناك تقارب في النسب بين المتغيرات الثلاث ، وهذا يظهر لنا أن مسالة وجود قانون تجاري لتنظيم الاستثمار تعتبر غير مؤكدة وهي تعكس الصورة المشوشة لدى أفراد العينة .

العبارة الثالثة : (توجد محاكم لفض النزاعات القانونية المتعلقة بالاستثمار في المجال الرياضي بالجزائر) ويتبين لنا أن مستوى الدلالة بالنسبة للعبارة الثالثة يقدر بـ 045. مقارنة بمستوى الدلالة للجدول العام وكذا مستوى الدلالة المعتمد في العملية الإحصائية عند 00.5 كل ذلك جاء ليؤكد وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لصالح القيمة الأكثر تكرار وهي الإجابة بـ لا أي أن كل من رؤساء المؤسسات الاقتصادية ورؤساء النوادي الرياضية يرون بأنه لا توجد محاكم لفض النزاعات القانونية المتعلقة بالاستثمار في المجال الرياضي .

العبارة الرابعة : (توجد قرارات تحث المستثمرين للاستثمار في الأندية الرياضية المحترفة) ويظهر لنا من خلال الجدول أن مستوى الدلالة للعبارة يقدر بـ 895. وهذا بالمقارنة مع نسبة الدلالة للجدول العام وكذا مستوى الدلالة المعتمد ، حيث يظهر لنا انه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية مما يعني أن الآراء كانت مختلفة ومتقاربة في النسب وهذا يدل على أن أفراد العينة على اختلاف في مسألة وجود قرارات تحث المستثمرين للاستثمار في الأندية الرياضية المحترفة وهذا يدل على ضبابية الصورة لدى أفراد العينة مما يؤثر سلبا على الاستثمار في المجال الرياضي عموما .

العبارة الخامسة : (توجد مراسيم رئاسية تشجع على الاستثمار في الأندية الرياضية المحترفة) ، ويبين لنا مستوى الدلالة للعبارة والمقدر بـ 003. أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة بـ نوعا ما وهذا يعني أن أفراد العينة يرون بأنه هناك مراسيم رئاسية تشجع على الاستثمار لكن تبقى غير كافية أو أنها تحتاج إلى تفعيل حقيقي للنهوض بالاستثمار الرياضي .

العبارة السادسة : (يوجد نظام رقابي مالي صارم في الأندية الرياضية المحترفة) ، ومن خلال مستوى الدلالة للعبارة المبين في الجدول والذي جاءت قيمته 008. وهذا مقارنة بمستوى الدلالة للجدول العام وكذا مستوى الدلالة المعتمد في العملية الإحصائية ، حيث أنه يبين لنا بأن هناك

فروقات ذات دلالة إحصائية لصالح القيمة الأكثر تكرار والمتمثلة في الإجابة بـ نوعا ما ، ما يعني أن أفراد العينتين يرون بوجود نظام رقابي مالي لكن يبقى بعيد عن المستوى المطلوب والذي يبقي الثقة التامة في إدارة وتسيير هذه الأندية لدى رؤساء المؤسسات الاقتصادية .

نستخلص من المعطيات السابقة وحسب النسبة العامة للدلالة والتي قدرت بـ 0.235 وهذا يعني اختلاف الآراء وتقارب النسب لمختلف إجابات أفراد العينتين تجاه هذا المحور وهذا يقودنا إلى القول بأن الجانب القانوني والتشريعي للاستثمار في النوادي الرياضية المحترفة والمجال الرياضي عموما مازال يشكل غموضا لدى أفراد العينة فهو بعيد عن المطلوب سواء من الناحية النظرية أو من الناحية التطبيقية لهذه القوانين وبالتالي تبقى تشكل عائق أمام الاستثمار في هذه الأندية الرياضية المحترفة ،إذ أن غالبية الدول النامية لم تسطر قوانين مستقرة تسير عليها النوادي الرياضية بمختلف أصنافها ، ومن ثم الأطر التي ينبغي أن يتجه إليها الاستثمار الرياضي [1].

المحور الثاني : دفتر الأعباء الواجب اكتتابه من طرف الشركات و النوادي الرياضية المحترفة.

جدول رقم02 : يوضح أراء أفراد العينة للمحور الثاني دفتر الأعباء الواجب اكتتابه.

العبارة	الاستجابة	رؤساء النوادي	رؤساء المؤسسات	التكرار	النسبة	الدلالة	كا^2
7	- نعم	00	00	00	%00		
	- لا	12	15	27	%100	/	
	- نوعا ما	00	00	00	%00		/
8	- نعم	10	07	17	%63,0		
	- لا	00	03	3	%11,1	,003	11,556[a]
	- نوعا ما	02	08	7	%25,9		
9	- نعم	04	03	7	%25,9		
	- لا	00	03	3	%11,1	,003	11,556[a]
	- نوعا ما	08	09	17	%63,0		
10	- نعم	01	02	3	%11,1		
	- لا	02	03	5	%18,5	,000	16,889[a]
	- نوعا ما	09	10	19	%70,4		
11	- نعم	10	07	17	%63,0		
	- لا	00	03	3	%11,1	,003	11,556[a]
	- نوعا ما	02	05	7	%25,9		
12	- نعم	12	08	20	%74,1		

[1] مبروكة حجار : "مداخلة بعنوان الاستثمار الرياضي معوقات وحوافز" ، مجلد المؤتمر العلمي الدولي الأول ،تسيير الإدارة الرياضية في ظل اقتصاد السوق ، مطبعة الثقة سطيف. جامعة المسيلة ، الجزائر 2009. ص22

	- لا	00	03	3	%11,1	,000	20,222[a]
	- نوعا ما	00	04	4	%14,8		
13	- نعم	10	10	20	%74,1	,000	20,667[a]
	- لا	00	02	2	%7,4		
	- نوعا ما	02	03	5	%18,5		

النسبة العامة للدلالة : 0.001

القيمة العامة كا^2 : 15.407

الاستنتاج : من خلال الجدولرقم (02) والذي يحتوي على النتائج الممثلة لعبارات المحور الثالث نجد أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند حدود مستوى (α = 0.05) لصالح الاجابة بـ نعم أي أن أفراد العينة يرون أن دفتر الأعباء الواجب اكتتابه من طرف الشركات والنوادي الرياضية يشكل عائق أمام المؤسسات الاقتصادية للاستثمار في النوادي الرياضية المحترفة ويمكن إثبات ذلك من خلال :

العبارة الأولى : (كانت لكم مشاركة في صياغة محتوى دفتر الأعباء الواجب اكتتابه من طرف الشركات و النوادي الرياضية المحترفة) يتضح لنا يتضح لنا من خلال نتائج الجدول أن كلا من أفراد العينتين قد توافقت إجاباتهم وتوحدت حول عدم مشاركتهم في صياغة محتوى دفتر الأعباء مما يعني أن دفتر الشروط قد صيغ بعيدا عن الأطراف المعنية بالأمر وهذا يعني أن دفتر الشروط سيكون دون المستوى المنتظر لدى أفراد العينة .

العبارة الثانية : (لديكم اطلاع كامل بمحتوى دفتر الأعباء الواجب اكتتابه من طرف الشركات و النوادي الرياضية المحترفة) ويتبين لنا أن مستوى الدلالة يقدر بـ 003. وهذا في علاقتها بنسبة الدلالة للجدول العام ومستوى الدلالة المعتمد ، وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة بنعم ، مما يعني أن أفراد العينتين لديهم اطلاع كامل بمحتوى دفتر الشروط مما يدل على الاهتمام الذي يولونه للرياضة عموما والاستثمار في هذه الأندية على وجه الخصوص .

العبارة الثالثة : (لديكم تصور لما يهدف إليه دفتر الأعباء الواجب اكتتابه من طرف الشركات و النوادي الرياضية المحترفة) ويتبين لنا أن مستوى الدلالة بالنسبة للعبارة الثالثة يقدر بـ 003. مقارنة بمستوى الدلالة للجدول العام وكذا مستوى الدلالة المعتمد في العملية الإحصائية عند 00.5 كل ذلك جاء ليؤكد وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لصالح القيمة الأكثر تكرار وهي الإجابة بـ نوعا ما أي أن كل من رؤساء المؤسسات الاقتصادية ورؤساء النوادي الرياضية لديهم تصور لما يهدف إليه دفتر الأعباء وهذا يدل على أنهم على وعي كامل بأهداف هذا الدفتر

العبارة الرابعة : (دفتر الأعباء يشجعكم على الاستثمار في النوادي الرياضية المحترفة) ويظهر لنا من خلال الجدول أن مستوى الدلالة للعبارة يقدر بـ 000. وهذا بالمقارنة مع نسبة الدلالة للجدول العام وكذا مستوى الدلالة المعتمد ، حيث يظهر لنا انه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة بـ نوعا ما ، وهذا يدل على أن دفتر الشروط يشجع على الاستثمار لكن يبقى غير كافي بالنظر إلى طموحات كل من أفراد العينتين .

العبارة الخامسة : (هناك مواد ضمن دفتر الأعباء الواجب اكتتابه من طرف الشركات النوادي الرياضية المحترفة لا تتوافق مع طموحاتكم) ، ويبين لنا مستوى الدلالة للعبارة والمقدر بـ 003. أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة بـ نعم وهذا يعني أن أفراد العينة يرون بأنه هناك مواد ضمن دفتر الأعباء لا تتوافق مع طموحاتهم وأنه لابد من إيجاد صيغة ترضي الأطراف المعنية بالأمر . .

العبارة الثانية عشر : (هناك صعوبة للعمل بدفتر الأعباء الواجب اكتتابه من طرف الشركات و النوادي الرياضية المحترفة حاليا) ، ومن خلال مستوى الدلالة للعبارة المبين في الجدول والذي جاءت قيمته 000. وهذا مقارنة بمستوى الدلالة للجدول العام وكذا مستوى الدلالة المعتمد في العملية الإحصائية ، حيث أنه يبين لنا بأن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية لصالح القيمة الأكثر تكرار والمتمثلة في الإجابة بـ نعم أي أن أفراد العينتين يقرون بوجود صعوبات للعمل بدفتر الأعباء وهو ما يشكل عائق أمامهم للاستثمار في النوادي الرياضية المحترفة .

العبارة الثالثة عشر : (تتوقعون صدور تعديلات في دفتر الأعباء الواجب اكتتابه من طرف الشركات و النوادي الرياضية المحترفة مستقبلا) ويتبين لنا أن مستوى الدلالة بالنسبة للعبارة الثالثة يقدر بـ 000. مقارنة بمستوى الدلالة للجدول العام وكذا مستوى الدلالة المعتمد في العملية الإحصائية عند 00.5 وهذا يعني وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لصالح القيمة الأكثر تكرار وهي الإجابة بـ نعم أي أن كل من رؤساء المؤسسات الاقتصادية ورؤساء النوادي الرياضية يتوقعون صدور تعديلات لدفتر الأعباء الحالي والذي ينتظر منه أن يعطي دفعة معنوية للدخول في الاستثمار في هذه النوادي الرياضية المحترفة .

نستخلص من المعطيات السابقة وحسب النسبة العامة للدلالة والتي تدل على أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند حدود مستوى ($\alpha = 0.05$) لصالح الإجابة بأن دفتر الأعباء يشكل عائق أمام الاستثمار وعليه يمكننا القول بأن دفتر الأعباء لا يستجيب لطموحات أفراد العينة وهو غير كاف لمستوى تطلعاتهم وعليه لابد من الدولة أن تعطي دفعة في تمويل الأندية ومنح رخص لاستغلال الهياكل الرياضية التابعة للدولة مؤقتا من أجل وضع قاعدة للانطلاق في الاحتراف الرياضي ومنه دفع عجلة الاستثمار الرياضي .

خلاصة عامة :

أصبح الاستثمار في مجال الرياضة يحتل صدارة الاستثمارات في العالم المتقدم ، نتيجة لما يدره من أموال ضخمة ، تجعل العجز المالي آخر اهتمامات أنديتها الرياضية ، بالإضافة إلى مساهمته في الدخل القومي ، فالتسيير العلمي في هذا المجال أصبح القاعدة المتبعة في هذه البلدان ، في حين أن النظرة التقليدية للرياضة في دول العالم الثالث ما زالت هي السائدة.

لذا فإنه على هذه الدول التعامل مع الرياضة كصناعة حقيقية ، والعمل على تشجع الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا المجال من خلال تسطير سياسة شاملة لإصلاح القطاع الرياضي تضم كل المجالات التشريعية والإجرائية و المالية من أجل تهيئة الظروف لخلق المناخ الاستثماري ، باعتباره أهم العوامل المشجعة على الاستثمار.

حيث وأنه من خلال هذه الدراسة التي وفقنا الله في انجازها ، والتي قد تناولت أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية للاستثمار في النوادي الرياضية المحترفة ، قد حاول الباحث من خلالها تسليط الضوء على واقع الاستثمار الرياضي في الجزائر ، وقد خلص الباحث إلى عدة نتائج ومنها أن فرضية وجود معوقات قانونية وتشريعية تواجه المؤسسات الاقتصادية للاستثمار في النوادي الرياضية المحترفة ، قد تأكدت صحتها ، وعليه فالقوانين والتشريعات فيما يخص الاستثمار الرياضي في الجزائر مازالت غير مشجعة ومحفزة للمستثمرين ، وعليه لابد من تشريع قوانين تكون ملائمة ومرنة تعمل على تذليل العقبات أمام المستثمرين للاستثمار في النوادي الرياضية المحترفة ، وفيما يخص فرضية أن دفتر الأعباء الواجب اكتتابه من طرف الشركات ورؤساء النوادي الرياضية فقد تأكدت هي الأخرى صحتها إذ أنه يجب على الدولة دعم النوادي الرياضية جزئيا ودفعها للاحتراف من أجل الايفاء بشروط دفتر الأعباء من أجل إيجاد أرضية لبناء أسس الاستثمار الرياضي ، ولابد أيضا من الاستغلال الأمثل للمؤهلات التي تمتلكها النوادي الرياضية المحترفة والعمل على التعريف بها وخلق فضاءات لتقارب وجهات النظر بين رؤساء المؤسسات الاقتصادية ورؤساء النوادي الرياضية .

من خلال هذه النتائج يمكن أن نستنتج أن هناك معوقات أخرى تواجه المؤسسات الاقتصادية للاستثمار في النوادي الرياضية المحترفة .

وعليه نأمل أن تكون دراستنا هذه لبنة أساسية في كشف المعوقات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية في النوادي الرياضية المحترفة في الجزائر ، والتي يمكن أن تساعد الباحثين في دراساتهم لهذا الموضوع ، وبالتالي يتطلب من

الجميع المساهمة في إنجاح الاستثمار الرياضي وتبسيط وتذليل كل المعوقات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية للاستثمار في الرياضة عموما ، وذلك للنهوض بالرياضة في الجزائر بصفة خاصة وتنمية الاقتصاد الوطني بصفة عامة .

توصيات الدراسة :

وبعد ما تم عرض الاستنتاجات وتحقق الفرضيات ارتأينا أن نقوم بتقديم ببعض التوصيات التي من شأنها أن تسهم في فهم واستيعاب متطلبات الاستثمار ، وتذليل العقبات أمام المستثمرين للاستثمار في المجال الرياضي ، ومن هذه التوصيات ما يلي :

1 - العمل على إصدار قوانين مرنة لفتح الباب أمام الاستثمار في المجال الرياضي ومراجعة و تحديث كافة التشريعات ذات الأثر على الاستثمار الرياضي.

2 - إعادة هيكلة الأندية الرياضية على أسس علمية حديثة .

3 -ضرورة دعم النوادي الرياضية على مستوى البنية التحتية وفتح مجال الإعلامي الرياضي

.4 - ضرورة توفر الاستثمار الرياضي على مركز معلومات هدفه تزويد المستثمر بكل معلومات التي تخص واقع الاستثمار في الدولة بالإضافة إلى توضيح أهم مجالات الاستثمار في الأنشطة الرياضية.

5 - يجب العمل على تحقيق الانسجام بين القطاع العام و الخاص في وضع سياسة استثمارية وطنية تخص المجال الرياضي.

6 - خلق فضاءات للتواصل و تبادل وجهات النظر بين رؤساء النوادي الرياضية ورؤساء المؤسسات الاقتصادية وكذا الوزارة الوصية .

7 -التعريف بمؤهلات الجزائر في المجال الرياضي وكذا العمل على التوعية بأهمية الاستثمار في المجال الرياضي بالجزائر

أ – قائمة المراجع

1 - الكتب :

1 - حسين عمر :" التنمية والتخطيط الإحصائي "، ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون بلد ، 1985

2 - محمد حسن علاوي ،محمد نصر الدين رضوان : القياس في التربية الرياضية وعلم النفس الرياضي ، دار الفكر العربي ، ط3، القاهرة ،مصر ، 1996.

3 - محمد صبحي : القياس والتقويم في التربية البدنية والرياضية ، دار الفكر العربي ، ط3 ، القاهرة ، مصر ، 1996 .

4 - ناصر دادي عدون : اقتصاد المؤسسة ، دار المحمدية الحامة ، ط1 ، الجزائر ، 1998.

5 - عبد الرزاق بن حبيب : اقتصاد وتسيير المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000

6 - علي زغدود : المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر ، 1987 .

7 - عمر صخري : اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993 .